دعاه إلى زيارة مصر مؤكداً أن القاهرة «مستعدة» لاستقبال الاستثمارات

السيسي وقّع ونظيره الصيني وثيقة «الشراكة الاستراتيجية الشاملة»

بحث الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع نظيره الصيني شي جين بينغ، في اليوم الثاني، لزيارته لبكين، دعم العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية، والمجالات العسكرية والأمنية، والمجالات الثقافية والإنسانية، ومجالات العلوم والتكنولوجيا، والشؤون الإقليمية والدولية، بحضور وفديّ البلدين، كما وقّعا وثيقة «الشراكة الاستراتيجية الشاملة»، والعديد من الاتفاقات بين البلدين.

ووجّه السيسي، خلال اللقاء، الدعوة لنظيره الصيني لزيارة مصر «في أقرب فرصة عندما تسمح ظروفه بتلبيتها».

وعبّر، عن شكره «العميق لكرم الضيافة وحسن الاستقبال الذي حظي به منذ أن وطأت قدماه الأراضي الصينية»، قائلاً إن «العلاقة بين البلدين تضرب بجذورها في التاريخ، ويرجع تاريخها إلى 60 سنة لم تَشبها أية مشكلات أو إجراءات سلبية، وهو ما يعكس عمق العلاقات بين البلدين والشعبين وحرص الجانبين عليها»، مردداً ما قاله الرئيس الصيني بأن «مصر كانت أول دولة في المنطقة تعترف بالصين تقديراً لمكانتها».

وخلال لقائه ومجلس الأعمال المصري الصيني المشترك، أكد السيسي أنّ «الأمن لا يتحقق بالبطش والعنف»، مشيراً إلى أن «المناخ في مصر جيد للاستثمار، وأعد قانون الاستثمار الموحد وتسوية المنازعات مع المستثمرين الصينيين».

وأعرب السيسي عن «تقديره الشخصي لدور الصين، حيث حققت مكانة عالمية خلال 30 عاماً فقط»، مضيفاً إن «مصر مستعدة لاستقبال الاستثمارات الصينية»، مشيداً بمبادرة الرئيس الصيني لإحياء «طريق الحرير البري والبحري، ودور مشروع تنمية منطقة قناة السويس في إنعاش هذه الطريق البحرية، باعتبار مصر بوابة للقارة الأفريقية ونافذة على أوروبا، فضلا عما تتيحه من فرص للتواصل والعمل المشترك مع الدول العربية».

وقال السيسي في كلمته أمام 100 من مجموعات اقتصادية في بكين، إن «مصر تهتم أثناء تنفيذ مشروعات التنمية والاستثمارات بثلاث نقاط أساسية تتعلق بخفض التكلفة المالية، والتزام الكفاءة والجودة العالية في عملية التنفيذ، والسرعة في إنجاز المشروعات، وذلك بما يتناسب مع حجم العمل المطلوب إنجازه في مصر، والذي يتطلب وتيرة سريعة للغاية». وأعلن «ترحيب مصر بالشركات الصينية العاملة فيها وتقدم لها كل الدعم اللازم، كما تدعوها إلى توسيع نطاق أعمالها وزيادة استثماراتها في مصر، بل وتدعو الشركات الصينية الأخرى إلى العمل والاستثمار في مصر، للاستفادة مما تتيحه المرحلة الحالية من فرص استثمارية واعدة».

وعرض السيسي، خلال كلمته التي ألقاها في مجلس الأعمال المصري الصيني، الخطوات التي تنفذها الحكومة المصرية لإنعاش الاقتصاد المصري، والتي تضمنت ترشيد الدعم الحكومي على المنتجات البترولية، وزيادة الإنفاق الحكومي، خصوصاً في ما يتعلق بتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية للمواطنين في قطاعات الصحة والتعليم بشكل أساسي وتنفيذ المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية حتى عام 2052.

ودعا مجتمع الأعمال الصيني إلى المشاركة في افتتاح قناة السويس الجديدة، والتي ستساهم في تطوير القدرة الاستراتيجية للعبور من الشرق إلى الغرب، حيث ستخفض زمن انتظار السفن بواقع 8 11- ساعة. وأوضح أنه «جرى تأجيل مؤتمر مصر الاقتصادي لإعطاء فرصة للصينيين يحتفلون بأعياد رأس السنة الصينية قبل المؤتمر، من منطلق الحرص المصري على مشاركة صينية فعالة».

وخلال لقائه رؤساء الجامعات بالصين، طالب السيسي الجامعات الصينية «بزيادة المنح الصينية للطلاب المصريين، خصوصاً في العلوم التطبيقية، تعبيراً عن تقدير مصر للعلم والتعليم وتقديرها للتجربة الصينية الرائعة الجديرة بالدراسة». وقال إنه «تقرر إطلاق مبادرة مصرية صينية لتوسيع التعاون المشترك ونقل العلوم والتكنولوجيا والتعليم الفني ورفع مستواه لمساعدة مصر على تحقيق التقدم المرجو».

وخلال لقائه مع الوفد الإعلامي المصري المشارك في تغطية زيارته الحالية للصين، دعا السيسي المصريين إلى «العمل والاصطفاف لمواجهة التحديات الهائلة داخلياً وخارجياً التي تقابلها مصر»، لافتاً إلى أن «الدول التي تريد النّيل من مصر لديها مخططات بديلة لإضعاف مصر والمنطقة، ولا بد من مواجهة هذه المخططات بقوة».

وعن إصلاح الجهاز البيروقراطي والإداري في مصر، قال: «لا يمكن أن يتحقق في 6 أشهر أو عام أو خمسة، وإنما يحتاج من 15 إلى 20 عاماً نظراً لضرورة مراعاة الجانب الاجتماعي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، ولكننا نسعى إلى تحسين أداء الجهاز الإداري والحد من الفساد».

وشدد السيسي على «أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة حتى على رغم عدم الرضا عن أدائها هو هدف استراتيجي»، موضحاً أن «إعادة بناء الدولة يحتاج إلى سنتين لتثبيت الأوضاع وتهدئة الأجواء وتجرى خلالها الدراسات بشكل لا يؤدي إلى إشكاليات ويؤدي إلى العلاج».

من جهة أخرى، قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، إن «العلاقات المصرية – الصينية تطورت بصورة كبيرة في ظل وجود أرضية مشتركة وامتلاك الشعبين لحضارتين عميقتين ورغبة الحكومتين في تعميق المصالح المشتركة»، مشيراً إلى أن «مصر تسعى إلى الاستفادة من التجربة الصينية التنموية الفريدة».

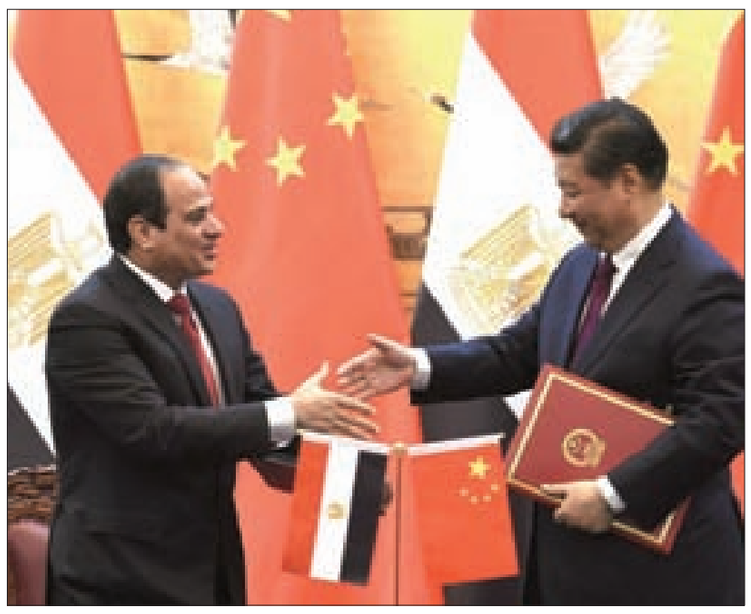

مصافحة بعد توقيع الاتفاقيات

تفجير جديد يستهدف خط الغاز غرب العريش

تعرض خط الغاز بغرب العريش في سيناء لتفجير كبير أخمد حيث فتحت النيابة العامة تحقيقاً في القضية، فيما ضبطت خلية إرهابية تضم 7 أشخاص جنوب العريش.

وقال شهود عيان إن «خط الغاز الممتد بمنطقة المساعيد شمال سيناء إلى الأردن تعرض للتفجير فجر (أول من) أمس»، وأضاف الشهود إن «الانفجار كان مروعاً، وأحدث صوتاً مدوياً أعقبه تصاعد ألسنة لهب».

وبدأت النيابة العامة في مصر التحقيق في تفجير خط الغاز بمنطقة جنوب غرب العريش حيث شكّل فريق من النيابة بإشراف المستشار عبد الناصر التايب المحامي العام الأول لنيابة استئناف الإسماعيلية وذلك لمعاينة موقع التفجير.

وأصدرت النيابة قرارها بانتداب خبراء المفرقعات لفحص مكان التفجير، وكذلك ندب الأدلة الجنائية لعمل معاينة تصويرية لمكان التفجير ومعرفة الجسم المستخدم فيه.

من جهة أخرى، أكد مصدر أمني مسؤول بمديرية أمن شمال سيناء، أن الحملات الأمنية التي انطلقت بمنطقة تفجير خط الغاز جنوب العريش، ألقت القبض على خلية إرهابية تضم 7 أشخاص عثر بحوزتهم على أسلحة آلية، وتبين من التحقيقات الأولية أن الخلية كانت تخطط لاستهداف قوات الشرطة.

المالكي: مؤتمر أربيل إرادة حقيقية لهدم العملية السياسية

أكد نائب الرئيس العراقي نوري المالكي، أن عقد مؤتمر أربيل «يعبر عن إرادة حقيقية لهدم العملية السياسية بطرق غير مشروعة».

ونقلاً عن موقع قناة «الاتجاه» العراقية فإن المالكي قال بأنه «لا توجد أية شرعية لما يخرج عن المؤتمر كونه يضم مطلوبين للقضاء وأشخاصاً استنفذوا كل الوسائل لإسقاط العملية السياسية وتهديم الشراكة الوطنية».

يذكر، أن البيان الختامي لما يسمى بمؤتمر «محاربة الإرهاب وتطرف الميليشيات» الذي انعقد في أربيل برعاية نائب الرئيس العراقي أسامة النجيفي، قد لاقى رفضاً شديداً من قبل عدد كبير من الأحزاب السياسية العراقية.

وعلى صعيد آخر، تطرق المالكي إلى قضية الفساد في الجيش العراقي، وأكد أنه عمل على قطع رواتب «الجنود الفضائيين» خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة الوزراء العراقية، مشدداً على أن «الفضائيين الحقيقين موجودون في حمايات المسؤولين العراقيين».

على الصعيد الأمني، قتل 33 عراقياً وأصيب 55 آخرون في هجوم إرهابي نفذه انتحاري جنوب العاصمة العراقية بغداد. ونقلت مصادر عن مسؤولين عراقيين قولهم إن الانتحاري تنكر بزي الجيش العراقي وفجر حزاماً ناسفاً بالقرب من عناصر لقوات الصحوة كانوا ينتظرون لتلقي رواتبهم قرب قاعدة للجيش العراقي في منطقة المدائن جنوب بغداد، ما أسفر عن مقتل 33 شخصاً وإصابة 55 آخرين بجروح مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يرتفع عدد الضحايا.

الأردن يحاكم 200 سلفي بتهمة الترويج لـ«داعش»

تقاضي محكمة «أمن الدولة» الأردنية منذ حزيران الماضي نحو 200 سلفي بتهمة الترويج لجماعات إرهابية والماثلين أمام «أمن الدولة» ارتفع بصورة لافتة، منذ تفعيل العمل بقانون منع الإرهاب، الذي عدل مطلع حزيران الماضي، لافتاً إلى أن المحكمة أصدرت أحكاماً مختلفة بحق بعضهم وتواصل النظر في تهم الباقي منهم.

وقال إن تعديلات قانون منع الإرهاب ساهمت في زيادة حجم التوقيفات والإحالات على محكمة «أمن الدولة»، بتهم تتعلق أساساً بالترويج لجماعات إرهابية والماثلين أمام «أمن الدولة» ارتفع بصورة لافتة، منذ تفعيل العمل بقانون منع الإرهاب، الذي عدل مطلع حزيران الماضي، لافتاً إلى أن المحكمة أصدرت أحكاماً مختلفة بحق بعضهم وتواصل النظر في تهم الباقي منهم.

وقال إن تعديلات قانون منع الإرهاب ساهمت في زيادة حجم التوقيفات والإحالات على محكمة «أمن الدولة»، بتهم تتعلق أساساً بالترويج لتنظيم «داعش»، عبر ضبط منشورات خاصة للمتهمين على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً «فايسبوك».

ولفت المحامي إلى أن الإحالة على المحكمة كانت، قبل هذه التعديلات، تتم عبر توجيه تهمتي «القيام بأعمال لم تجزها الحكومة، من شأنها تعكير صفو علاقات الأردن مع دولة أجنبية، ومحاولة الالتحاق بتنظيمات مسلحة خارج البلاد».

المرزوقي يعلن إطلاق «حراك شعب المواطنين»

أعلن المنصف المرزوقي المرشح الخاسر في انتخابات الرئاسة التونسية عن إطلاق حركة سياسية جديدة أسماها «حراك شعب المواطنين».

وخسر المرزوقي الذي تولى رئاسة البلاد طوال السنوات الثلاث الماضية أمام منافسه الباجي قائد السبسي بعد انتخاب توافقي من قبل المجلس التأسيسي.

ودعا المرزوقي أمام حشد من أنصاره، إلى وحدة الديمقراطيين وذلك من أجل منع عودة الاستبداد بعد أربع سنوات من الثورة، مؤكداً أن الحراك الجديد هو الضامن لوحدة تونس واستقرارها.

وطالب المنصف المرزوقي الرئيس التونسي المنتهية ولايته من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تبريراً لكل التجاوزات والخروقات التي شابت العملية الانتخابية التي أجريت الأحد الماضي. وأضاف المرزوقي أنه طلب من الطاقم القانوني أن يضع الهيئة أمام مسؤوليتها التاريخية حتى تطمئن الشعب التونسي على نتيجة الانتخابات.

وأكد المنصف المرزوقي في كلمته أن تونس أمام مفترق طرق ولابد من الحفاظ على أركان الدولة والوحدة الوطنية والسلام المدني والمسار الثوري.

وبين المرزوقي أن أهم مكسب في الفترة المنقضية هو بروز شعب المواطنين، الشعب الرافض لكل أشكال الاستبداد، مؤكداً أن هذا المكسب أهم من الأشخاص والأحزاب والأرقام.

تقرير إخباري

كيان «النهضة» مهدد بحزب جديد

يرى مراقبون أن تحالف الإسلاميين مع الرئيس التونسي المنتهية ولايته المنصف المرزوقي انتهى مع خسارته الانتخابية، وأن حركة النهضة ستخسر جزءاً مهماً من خزانها الانتخابي مقابل محافظتها على قواعدها العقائدية في حين أن أي حزب جديد يؤسسه المرزوقي والقيادي المنسحب من حركة النهضة حمادي الجبالي لن يسحب البساط من تحت رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي الباحث عن وجه جديد لمشروعه السياسي في إطار محلي.

وصحيح أن المرزوقي فشل في البقاء على كرسي الرئاسة التونسية غير أنه كسب أكثر من مليون صوت من الناخبين يمثّل ثاني قوة فاعلة سياسياً في البلاد بعد القوة الانتخابية التي يمثلها أنصار الرئيس المنتخب الباجي قايد السبسي.

شاهد على الفشل

فالمرزوقي كان شاهداً على فشل حزبه الأصلي في الانتخابات البرلمانية حيث اكتفى «المؤتمر من أجل الجمهورية» بـ 1.84 في المئة من أصوات الناخبين وبأربعة مقاعد في البرلمان الجديد .

وبالتالي يدرك أن النسبة الأكبر ممن صوتوا له في الدورين الأول والثاني من الانتخابات الرئاسية كانت من أنصار حركة النهضة بالدرجة الأولى ثم من طرفين لا يعترفان عقائدياً وفكرياً بالديمقراطية والانتخابات وهما الجماعات السلفية وحزب التحرير إضافة إلى أحزاب صغيرة غير ذات تأثير في المشهد السياسي.

وكانت نتائج الانتخابات البرلمانية كافية لتشير إلى انهيار حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي كان ثاني قوة سياسية في البلاد بعد انتخابات المجلس التأسيسي في تشرين الأول 2011 وشارك في حكومتي الترويكا الأولى والثانية ووصل بالمرزوقي إلى قصر قرطاج في إطار المحاصصة الحزبية الثلاثية مع حركة النهضة وحزب التكتل الديمقراطي للعمل والحريات.

النهضة والمرزوقي

لم تدفع حركة النهضة بمرشح لها في الانتخابات الرئاسية نتيجة الثقة المبالغ فيها بأنها ستحقق الغالبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية وبأنها ستكتفي بالسيطرة على البرلمان والحكومة خصوصاً في ظل دستور يقلّص من صلاحيات رئيس الدولة ويجعلها تقتصر تقريباً على العلاقات الخارجية والأمن القومي والدفاع.

ودفع مصير جماعة الإخوان في مصر بالحركة إلى التخلي عن الرئاسة، غير أن فشلها في الانتخابات البرلمانية جعلها في موقف صعب نظراً إلى اعتبارات عدة منها بالخصوص فوز حركة نداء تونس بالغالبية مما يمكنه من رئاسة البرلمان والحكومة معاً ثم ترشح الباجي قايد السبسي إلى الرئاسة ما يعني أن وصوله إلى قصر قرطاج سيجعله قادراً على بلوغ الرئاسات الثلاث.

وبحسب المراقبين فإن مئة ألف منخرط في حركة النهضة إضافة إلى «خزان انتخابي» بـ800 ألف صوت وقفاً إلى جانب المرزوقي خلال جولتي السباق الرئاسي نظراً إلى اعتبارات عدة منها أساساً العداء التاريخي والسياسي والعقائدي الذي يكنه الإسلاميون للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة وللدولة الوطنية الذين يعتبر السبسي نفسه امتداداً لهما ويضاف إلى ذلك أن الإسلاميين يرون في حركة نداء تونس جزءاً من تحالف عربي قائم في مواجهة الإخوان وقوى الإسلام السياسي عموماً.

الخامس من كانون الثاني موعداً للحوار الليبي برعاية أممية

حدد رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا برناردينو ليون الـ 5 من كانون الثاني 2015 موعداً للاجتماع المقبل للحوار بين أطراف النزاع الليبي بعدما حصل على موافقتهم على خريطة طريق.

وصرح دبلوماسيون في الأمم المتحدة أن خريطة الطريق تنص على حكومة وحدة وطنية، ووقف لإطلاق النار وانسحاب جميع المليشيات ونزع سلاح الفريقين.

وعبر ليون خلال حديثه إلى ممثلي الدول الـ15 الأعضاء في المجلس عبر دائرة تلفزيونية مغلقة عن «قلقه الكبير» إزاء تدهور الأمن في ليبيا، وطالب طرفي النزاع بـ«التوقف فوراً عن إطلاق النار والانخراط في مسار الحوار».

من جهة أخرى، قررت غرفة عمليات حرس المنشآت النفطية منح مسلحي «فجر ليبيا» المتمركزين ببلدة بن جواد فرصة 72 ساعة للانسحاب إلى مدينة مصراتة، قبل أن تكون الأهداف كافة في منطقة بن جواد مشروعة وتحت طائل النيران، بحسب بيان للغرفة.

وأشار الناطق باسم الغرفة علي الحاسي خلال البيان، إلى أن الإنذار بمثابة «الفرصة الأخيرة» لعقلاء وحكماء الرقعة الجغرافية الممتدة من سرت إلى مصراتة، من أجل تحمل مسؤولياتهم تجاه العواقب العسكرية التي ستطاول كل من يحمل السلاح أو يوجد بالقرب من تمركزات مسلّحي ما يُعرف بـ«فجر ليبيا». وأضاف البيان أنه في حال عدم استجابة كتائب مصراتة المتمركزة في أبنية عدة بمنطقة بن جواد ستوجه ضربات جوية مركزة إلى داخل مدينة مصراتة.

خلاف رسوم عبور النفط تثير أزمة بين الخرطوم وجوبا

كشفت تقارير إعلامية سودانية اعتزام حكومة جنوب السودان تقديم طلب لحكومة السودان بتعديل قيمة رسوم العبور بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً، غير أن الحكومة نفت ذلك وأكدت أن الأمر تحدده الاتفاقات الموقعة بين البلدين .

ونقلت صحيفة «الخرطوم» اليومية عن مصدر حكومي سوداني موثوق أن هنالك مشكلة في رسوم العبور بيد أنه أشار إلى أنها غير معلنة حتى الآن. وأرجع ذلك لجهة أن رسوم العبور مبنية على حساب دولار للبرميل وليست كنسبة وبذلك فالرسوم مجتمعة تعادل 24 في المئة من سعر البرميل وبالتالي فإن سعر البترول انخفض.

إلا أن حكومة الجنوب تدفع قيمة الرسوم كاملة فعندما كان سعر البرميل 100 دولار كانت حكومة الجنوب تدفع حوالى 12،5 في المئة من القيمة الكلية فعند انخفاضه للمستويات الحالية تكون تدفع غير أن المسؤول ذاته نبه إلى ضرورة ألا تتسرع حكومة الجنوب في طلب التعديل وانتظار مزيد من الوقت حتى تضمن استمرار انخفاض أسعار النفط لضمان القياس وأن لا يكون الأمر كردة فعل فقط.

غير أن نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني بابكر محمد توم على رغم نفيه وجود أي حديث عن طلب بتعديل رسوم العبور قطع بأن الأمر يحدده العقد الموقع بين الحكومتين وأضاف توم أن «العقد شريعة المتعاقدين فإن كانت هنالك فقرة تشير إلى مراجعة قيمة الرسوم حال انخفضت أسعار النفط أو ارتفعت فبالتالي لا بد من مراجعته».

حمد يطالب نظيره الأردني بمعاقبة النائب طارق خوري!

طلب ملك البحرين من نظيره الأردني محاسبة النائب طارق خوري، لانتقاده تدخل «درك» بلاده في قمع الحراك الشعبي في البحرين.

وقالت قناة اللؤلؤة الفضائيّة، إنّ ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، طلب من نظيره الأردنيّ عبدالله الثاني خلال زيارته الأخيرة المنامة، محاسبة النائب الأردنيّ طارق خوري، على تصريحاته التي انتقد فيها تدخل قوّات الدّرك الأردنيّ في قمع الحراك الشعبيّ المُطالِب بالديمقراطيّة في البحرين.

وكان النائب في مجلس النوّاب الأردنيّ طارق خوري، قد أرسل استجواباً للحكومة الأردنيّة حول وجود الدّرك الأردنيّ في البحرين، وذلك عقب مقتل العريف علي الزيرقات بقاذفٍ ناريّ في منطقة دمستان أثناء قمعه تظاهرة فيها.

وجاءت أسئلة خوري كالتالي: «لماذا تقتحم مشاكلهم رغماً عن غالبيّتهم؟ هل تقبل حكومتنا الأردنيّة العكس؟ هل يقبل الأردنيّ دركيّاً غير أردنيّ يصول ويجول في بلده؟ لماذا تقوم حكومتنا بإرسال دركيّ أردنيّ إلى البحرين؟ هل المهمة التدريبيّة تؤدّي إلى وجود دركنا في الشوارع الغاضبة في البحرين؟».